الله الجوامد ذكر هذا الاخير ابن القاصح في شرح الشاطبية العاملية
فصه لانه الجدير بان يصلي عليه وقال بعضهم ان غير العلم احوج
للدعا لكن النكات لا تتزاحم اي الغزات فالضمير راجع للمضاف
اليه وهو قليل على حد كمثل ادم خلقه او مقربيه او محمدا وكل واحد
من الثلاثة وتجوز الصلاة وكذا السلام لكن في غير خطاب ولو
حكما كالمراسلة فالابتدا به سنة ورده واجب غير الانبيا اي والملايكة
وبها اي ومع الكرهة وهذا هو الصحيح وقيل تحرم وقيل
خلاف الاولى شعار اهل البدع اي الروافض اي وقد نهينا عن
اتباعهم فصح الدليل فكان الروافض يعظمون ملوكهم بذلك
كما هو مكتوب بمقياس النيل فلان الامير صلى الله عليه وسلم آل.
ابي اوفى بفتح الواو كما في المناوي على الجامع الصغير ورده ع ش
بان الصواب انه بسكون الواو وهو صحابي ولفظة آل بمعنى ذات
لانها تطلق عليها او هي مقحمة من خصايصه اي لا يجوز ذلك
لامته فهو تخصيص اضافي فلا يرد ان الانبيا والملايكة كذلك لانها
حقهم فلهم ان يخصوا بها من شاوا لبيان الجواز اي مقابل الحرمة
ويستفاد من شارح البهجة انه مستوي الطرفين اي ففعله
تشريعا وبعد الواو استينافية لا نايبة عن اما حتى يكون
اسقاط الفا ضرورة او من القليل على حد اما بعد ما بال اقوام.
قال الحلبي فاذا سقطت مع المينة فعند المظنة اولى اي فان
اما مقدرة او متوهمة والواو نايبة عنها ولا عاطفة لئلا يلزم
عطف الخبر على الانشا وان جوزه النحاة ومنه تناغي غزالا
عند دار ابن عامر وكحل اماقيك الحسان باثمد واحوال
بعد معلومة مشهورة غيران علة بنايها عند قصد معنى المضاف
اليه افادتها النسبة اي معنى المضاف اليه فانه ادي بها وافادتها
بخلاف ما اذا قدر اللفظ فان المقدر كالثابت والذي قرره الشنا
الحنفي ان علة بنايها شبه الحرف الا انه غير ما ذكر في الخلاصة.
وانما هو شبه الحرف في الجمود فلا تثنى ولا تجمع وايضا هي تشبه
اخر الجواب

اي مبنية على الضم

الجواب لها كنعم وجير وكانت ضمة جبرا لما فاتها باقوى الحركات قوله.
اي وبعد يحتمل ان يكون مراده ان يقدر لفظ يكون المضاف اليه فبعد
منصوبة وان يكون مراده معناه فتبني على الضم اي ان البعدية مقيدة.
بمعنى هذه الثلاثة المستحيل التقييد بها لا بعدية مطلقة ولا مقيدة بغير
المعنى وعلى الاول فقوله البسملة اي الخ اي مدلولها وقوله ان بكسر الهمزة
واتى بها وان لم يكن هناك شاك ولا منكر اشعارا بعظمة الخبر كما تقدم نظيره
ان احسن ما يترتب به منطق البادي والحاضر الخ اعلم ان الحكم العقلي
قوله الى محسوس الخ مبني على مرجوح ان الكتب الخ للنفوس اما اذا قلنا انها
اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني كما هو مختار السيد كما
تقدم فهي اشارة لمعقول مطلقا اذ الالفاظ اعراض لا وجود لها في الخارج
لانها تنعدم بوجود التلفظ لكن ناقشهم السيد في هذه العلة بان الذي
ينعدم انما هو التلفظ اما الالفاظ فثابتة في الذهن لم يحصل فيها شي
بل زادت ثبوتا واقول لا شك بان مرادهم بالالفاظ التلفظات وكثيرا
ما يطلق اللفظ بمعنى التلفظ وانما مشى الشارح على هذا المرجوح هنا لانه
يكون استعمال هذا حقيقة عليه بخلافه على الراجح ثم ان قلنا ان المفصل
يقوم بالذهن صح الحمل بلا تقدير مضاف والا قدر مفصل هذا لان المقدمة
اسم للالفاظ المفصلة ثم ان مشينا على الراجح ان اسما الكتب من جنس علم
الجنس لم يحتج الى مضاف واما ان قلنا انها علم شخص فلا بد من مضاف
اخر قبل ذلك او بعده وهو نوع ليشمل ما تلفظ به المص وما تلفظنا به.
نحن مثلا هكذا اقرره شيخنا الاج مرارا وهو الذي نقله شيخنا المدابغي
في الحاشية عند حيز الكلام والذي في حواشي شيخنا العدوي ان الاحتياج
للمضاف الثاني انما هو بناء على انها من حيز علم الجنس اما على انه علم شخص
فلا يحتاج له لان اختلاف المحل لا يقتضي التعدد فانظره قوله والى.
معقول اي نزل منزلة المحسوس حتى يشار له بهذه قوله كمقدمة الجيش
هو نظير في الشرح فان مقدمة الجيش بالكسر فقط قال في فتح الباري ان
السرية بفتح المهملة وكسر الرا وتشديد التحتية هي التي تخرج بالليل.
وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي من ماية الى خمسماية

جامعة الرياض
المكتبة العامة

Copyright © King Saud University